

تحولات الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري -مقاربة سوسيوتاريخية-

The Social tie Transformations in Algerian society: a socio- historical Approach

د. سمير قريد

¹ جامعة قلمة (الجزائر)، gridsamir@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/9/25؛ تاريخ القبول: 2021/11/07؛ تاريخ النشر: 2022/01/30

Abstract

Through this article, we seek to trace the stages of the transformation of the social tie in Algerian society, starting with the pre-colonial stage, with the aim of providing a general clarification of the characteristics of the social tie during that period, passing through the stage of French colonialism, which witnessed a process of deliberate dismantling of the social bond, and then the stage of the liberation revolution that It sought to form special forms of solidarity based on brotherhood as a form of social tie, in order to achieve a common goal, which is national liberation, up to the stage of independence, which witnessed social, economic and political transformations, which had a negative impact on the structure of the social tie.

.Keywords: Transformations / The Social tie Algerian society /a socio-historical Approach.

المخلص

نسعى من خلال هذا المقال إلى تتبع مراحل تطور الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري بدءاً بمرحلة ما قبل الاستعمار، وذلك بهدف تقديم صورة عامة عن خصائص الرابط الاجتماعي خلال هذه الفترة، مروراً بمرحلة الاستعمار الفرنسي التي عرفت تفكيكاً منهجاً للرابط الاجتماعي، ثم مرحلة الثورة التحريرية التي عملت على تكوين أشكالاً خاصة من التضامن القائم على الأخوة كشكل من أشكال الرابط الاجتماعي من أجل تحقيق غاية مشتركة هي التحرر الوطني، وصولاً إلى مرحلة الاستقلال التي عرفت تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية كان لها الأثر السلبي على بنية الرابط الاجتماعي

الكلمات المفتاحية: تحولات/ الرابط الاجتماعي/ المجتمع الجزائري/

مقاربة سوسيوتاريخية

*سمير قريد

مقدمة

ينطلق تأسيس العلاقة بين الحاضر والماضي، من داخل العلم الاجتماعي، من فرضية مفادها ألا حاضر بدون ماضٍ، ولا ماضٍ بدون حاضر، ففهم كل عنصر يظل مشروطا باختبار العنصر الآخر، وهي فرضية تتأكد وجاهتها أكثر في كل انفتاح ممكن على "الاجتماعي"، حيث التداخل قائم بين الأزمنة والتمازج حاصل بين السجلات، فكل ممارسة علمية تظل مشروطة بطريقة تعاملها مع سجل التاريخ، وكذا بشكل استفادتها من هذا التاريخ، وأسلوب فهمه وتوظيفه في إنتاج المعنى، أو ما يعبر عنه بالثقافة التاريخية التي تسعف في قراءة وفهم الحاضر، الذي يتعذر اكتشاف معانيه ومبانيه بآليات الحاضر فقط وفق ما عبر عنه آلا توران بنسق الفعل التاريخي (العطري، 2012، صفحة 144).

بهذا المعنى، ترتبط الوقائع الاجتماعية بإطارها التاريخي والاجتماعي، والمطلوب في كل حين، هو البحث عن خصوصية هذا الارتباط والاستمرار، وفق أداء تراكمي لا يفصل بين الفعل وسياقات بنائه وإنتاجه، ولا بين الفاعل وباني الفاعلين، ولا بين النسق العام والأنساق الفرعية التي تتقاطع التي تتقاطع وتترابط وتتداخل معها هذه الوقائع الاجتماعية (العطري، 2017، صفحة 294).

وتبعا لذلك، فإن الباحث في مجال السوسولوجية التاريخية كما تم تحديده في أعمال "بيار بورديو" يعمل وفق فهم حريص على موضعه الحدث التاريخي في سياق المرحلة التاريخية، ويراعي في ذلك أمر أساسي من حيث علاقة الحاضر والماضي، ومن حيث أنه لا يمكن فهم الحاضر إلا باستجلاء تاريخيته، ومن ثم ضرورة توفر معرفة جيدة للحاضر (فيلالي، 2013، صفحة 322).

تظهر التحليلات ذات الطابع السوسولوجي المتعلقة بالمجتمع الجزائري أنه من المستحيل فهم بنية الروابط الاجتماعية لهذا المجتمع، دون ربطه بفترة ما قبل الاحتلال وحرب التحرير، كما أن طبيعة المتغيرات السوسولوجية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الفترة

الممتدة من 1830 إلى 1962، وشكل الروابط الاجتماعية التي ظلت تحكم تفاعل الأفراد والجماعات التي هي امتداد لنموذج العلاقات القبلية كان لها تأثير مباشر على بنية السلطة السياسية بعد مرحلة الاستقلال التي تأسست على ممارسة سلطوية تميزت بطابع الثبات والاستمرارية من حيث الأدوات الوظيفية الميكانيزمات العملية.

في هذا السياق، نسعى من خلال هذا المقال إلى تتبع مراحل تشكل الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري بدءاً بمرحلة ما قبل الاستعمار، وذلك بهدف تقديم صورة عامة عن خصائص الرابط الاجتماعي خلال هذه الفترة، مروراً بمرحلة الاستعمار الفرنسي التي عرفت تفكيكا ممنهجاً للرابط الاجتماعي، ثم مرحلة الثورة التحريرية التي عملت على تكوين أشكالاً خاصة من التضامن القائم على الأخوة كشكل من أشكال الرابط الاجتماعي من أجل تحقيق غاية مشتركة هي التحرر الوطني، وصولاً إلى مرحلة الاستقلال التي عرفت تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية كان لها الأثر السلبي على بنية الرابط الاجتماعي، ثم في الأخير نستعرض إشكالية التحول نحو الرابط الاجتماعي الافتراضي الذي أفرزته شبكات التواصل الاجتماعي من خلال فصل الفرد عن عالمه المادي، وتحويله إلى كائن مستلب يخضع لرغبات وحاجات عوالم خيالية مفبركة في مصانع الاتصالات الجديدة.

أولاً- بنية الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري ما قبل الكولونيالي

لا شك، إن الارتكان إلى مقارنة سوسيو تاريخية من شأنها أن تكشف عن تركيبة الروابط الاجتماعية للمجتمع الجزائري ما قبل الكولونيالي، الذي تميز بسيادة هياكل، وبنى قبلية مستقلة فيما بينها تتحكم في حركية أطرافها وتفاعل عناصرها، هيمنة نظام العصبية. يبدو أن المجتمع الجزائري في علاقته الاجتماعية والاقتصادية شبكة متداخلة من البنى القبلية التي تتحكم في النسق الاجتماعي والاقتصادي، وكنتيحة للروابط الاجتماعية المحددة بالعصبية، إذ يشعر الفرد بأنه جزء لا يتجزأ من جماعته العصبية، وبالتالي لا يسمح له باستغلال ذلك التضامن والشعور بالوحدة لصالحه الخاص، وإلا قوبل بالطرد خارج جماعته،

وبهذا يصبح محروما من الحماية الاجتماعية والضمان الاقتصادي (قريد، 2018، الصفحات 142-143).

هذا الشكل من الروابط الاجتماعية المبنية على أساس الانتماء إلى نفس الدائرة القبلية أو العشائرية، يتحدد ويتحقق عبر شكل علاقة الفرد بالمجموعة الاجتماعية كتشكيلة اجتماعية تعكس صورة من الوحدة الاجتماعية المغلقة والمتماسكة وفق أسلوب التضامن الآلي ما بين أفرادها بالمعنى الدوركيمي، تلك العلاقة تجسد في بعدها الوظيفي التفاعلي شكل من الارتباط والترابط بين الفرد وتلك المجموعة التي ينتمي إليها، حيث يجد فيها المنبع أو المرجع الذي يوفر له التمايز أو الاختلاف عن الآخر (إبراهيم، 2012، الصفحات 113-114).

وعلى هذا الأساس تتحدد خصوصية الروابط الاجتماعية قبل الغزو الفرنسي، كما يذهب عبد القادر جغلول، والتي تكمن في هيمنة التنظيم القبلي الذي يمثل المتغير المحرك الذي أرسى كل مؤسسات البناء الحكومي، فورا تأسيس إمارة تيارت هناك مجموعة قبائل ثائرة تبعت الخوارج، وورا تأسيس الإمبراطورية الفاطمية هناك قبيلة قتامة وورا تأسيس إمبراطورية المرابطين هناك قبيلة لمتونة، وورا إمبراطورية الموحيدين هناك جماعة من قبائل الأطلس المغربي (جغلول، 1982، صفحة 73).

إن العلاقة الأسرية وروابط النسب كانت في هذه الفترة قائمة، في إطار المؤسسة الاجتماعية والسياسية الأساسية، التي تمثلها القبيلة، وقوة هذه العلاقات والروابط الاجتماعية تعكس في الوقت ذاته الفعالية السياسية والاقتصادية للقبيلة التي تجد في الوعي القبلي والروابط الأسرية، قوة وسلاح مجابهتها، سواء للسلطة التركية أو للقبائل الأخرى (الطبي، 2009، صفحة 166).

وتجدر الإشارة، إن طبيعة العلاقة التي تجمع بين مختلف القبائل، فكانت تتراوح بين الاحترام المتبادل والتنافس الاجتماعي والسياسي والتجاري أحيانا، والازدراء والصراع أحيانا

أخرى، وكان ذلك، على ما يبدو، أكثر حدة بين " المرابطين " والأجواد"، أو بين " المرابطين " و"البدو" أو بين قبائل رعاة السهول والقبائل الرحل الصحراوية، ولم يقلل من حدتها سوى العامل الديني والتجاري، وعلى العموم كانت قبائل البدو منها أكثر نزوعا إلى الالتحام في روابطها الاجتماعية من قبائل الحضر لقلة العصبية بها (قيرة و آخرون، 2009، الصفحات 68 - 69).

أما فيما يتعلق بالممارسة السياسية التي سلكها الأتراك اتجاه القبائل وخاصة قياداتها، لم تكن موحدة ومتجانسة، بل إن النظام التركي لم يكن يتعامل معها كقبائل في حد ذاتها، وإنما كان يجد فيها ما يوظفه، وما يمكن استغلاله من عوامل تلخص نتائج ارتباطها فيما يلي:

1. تعميق وتدعيم النسيج القبلي كحالة تفكك للرابط الاجتماعي حتى لا تبرز قيادات سياسية تهتم بالشأن العام للجزائريين كمجتمع.
 2. تغذية قواته بتوظيف الشقاق القبلي كمنهج يعيق ظهور المركزية السياسية خارج مؤسساته، وهذا عن طريق العنف وإشعال الحروب بين القبائل وتفضيل قبيلة على قبيلة ومساعدة قبيلة ضد أخرى.
 3. تدعيم الوعي القبلي لدعم السلطة القبلية في حدود ضعفها، وتغليب وتضبيب التناقضات الاجتماعية داخل القبيلة (الطبيي، 2009، صفحة 33).
- أما المركز في العهد العثماني لم يكن همه أن يكون متواجدا ومؤثرا في النسيج الاجتماعي، فتواجد الباي على رأس الولاية مرتبط بقدرته على جمع الضرائب، ما يعني أن علاقة المركز بالرعية كانت سيئة، الأمر الذي خلق نفورا في الأوساط الاجتماعية من كل ما هو سلطة مركزية، كما أن الكثير من دوائر الحياة الاجتماعية خارج سيطرة الحكام الذين كان اهتمامهم بفرض الأمن في المناطق الخاضعة لهم أكثر منه بتنمية الروابط الاجتماعية وإحداث تغيير في المجتمع (سموك، 2014، 136).

كاستنتاج مبدئي يمكن القول بأن المجتمع الجزائري (ما قبل الكولونيالي) يقوم على تناقض متميز، حيث إنه في الوقت الذي توجد علاقات اجتماعية أساسها القرابة والنسب في إطار المؤسسة الاجتماعية والسياسية الأساسية التي تمثلها القبيلة، توجد هناك صراعات تمتاز بالعنف، ذلك أن القوة السياسية للقبيلة الواحدة لا تتحقق إلا بإضعاف القبائل الأخرى سياسيا، ومن ثم إضعافها اقتصاديا وعسكريا (قريد، 2018، صفحة 144).

ثانيا: سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي للرابط الاجتماعي أثناء فترة الاحتلال

إن أهمية تحديد ملامح اللحظة التاريخية وملاستها التي صاحبت استعمار فرنسا للجزائر عام 1830 تكسني خصوصية سوسيو تاريخية يجب الوقوف عندها بإمعان، ذلك أن المستعمر قد حاول بوسائل عنيفة أن يعيد تشكيل الروابط الاجتماعية في الجزائر وفق تطور الرأسمالية الأوروبية وتحقيقا لأغراضها، وقد كان يملك الوسائل الكافية للقيام بهذه المهمة، بما في ذلك المعرفة السوسيو لوجية وقوة السلاح ومركزية السلطة (سموك، 2006، صفحة 186).

ولأن الاحتلال أدرك بسرعة المدلول السياسي للقبيلة، عمل على تفكيك الوحدات الاجتماعية التقليدية عن طريق تعطيل التوازن الاقتصادي الذي كان أفضل ضمان له هو الملكية المشتركة للأرض من جانب الأسرة أو القبيلة، كما أدى تفكك القبيلة وعمليات إخلاء الأراضي إلى إنشاء بروليتاريا ريفية، محرومين من ممتلكاتهم، الذين تم اقتلاعهم، ليتحولوا إلى عمالة رخيصة لدى المعمرين (Bourdieu, 1961, p 121)

لقد حرر تفكك القبائل في الجزائر مثلا، قوة العمل من الروابط الجماعية من دون أن يشكل هذا على المستويين الاجتماعي والتاريخي استجابة لعلاقة اجتماعية جديدة (الحواري، 1983، صفحة 134).

لقد استمرت سيورة تفكيك النسيج الاجتماعي لينجم عنها ظهور -ولأول مرة في تاريخ الجزائر- الفرد L'individu الذي أضحي كائنا مستلبا من الناحية الاقتصادية ومجردا

من الطابع الاجتماعي على المستوى الاجتماعي والثقافي، يعيش حالة أنوميا، وإثر تفكك المجتمع التقليدي، تفككت الروابط الاجتماعية، وتآبدت من خلاله تقليدية متطرفة من إحدى خصائصها القدرية والتكرار (الحواري، 1983، صفحة 135).

وعليه، تم استبدال التفكير والممارسة التقليدية بنوع من تقليد اليأس، ومكان تضامن الجماعات التقليدية بتشتيت تلك الجماعات وتفكيكها، وفي مقابل الاحتياط والاكتناز كقيمة ثقافية، حل اقتصاد الكفاف الذي يخلق البروليتاريا الرثة (بوخريسة، 2017، الصفحات 77-78).

كما أحدثت التحولات المفروضة شرخا في النسيج الاجتماعي وروابطه، لأن المستعمر عمل على نقل الفاعلين بشكل سريع وعنيف من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ذات التضامن القرابي، إلى الجماعية الاصطناعية القائمة على الفردانية (بوطالب، 2009، صفحة 103).

وعلى ضوء ما تم عرضه سابقا يمكن القول بأنه في أثناء فترة الاحتلال لم يعد المجتمع الجزائري ذلك الكيان الاجتماعي الموحد داخل التنظيم القبلي، وإنما أدت عمليات الاجتثاث الاجتماعي والتفكير إلى تفكيك عميق في بنية الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري، وكان من أبرز إفرازات ذلك ظهور العامل الزراعي الأجير كقوة عمل تحكمها إكراهات رأسمال زراعي (قريد، 2018، صفحة 146).

ثالثا- الأخوة كشكل من أشكال الرابط الاجتماعي في الثورة التحريرية

إن فكرة الثورة في مفهومها السوسيولوجي العام تعني التغيير الجذري والشامل لجميع معطيات واقع معين بحثا عن معطيات وشروط جديدة تنظم علاقات الواقع الجديد، وتختلف بشكل كلي من حيث الخلفيات والإفرازات التي يطرحها الواقع القديم، إنها التعبير عن حركة تغيير جذري مرتبط دائما بكل ما لديه علاقة بالآخر الذي يرمز له بالطرف الأجنبي.

من هنا أصبحت المرجعية الثورية المرتبطة بمرحلة تاريخية محددة من تاريخ الجزائر تلعب دورا أساسيا في بناء عناصر الثقافة السياسية للأفراد، وتتخذ من تلك المرجعية الهدف لتحقيق هويتها وانتمائها الوطني.

إن الهدف الأساسي للمسألة الوطنية كأسلوب تنظيمي فرضته ظروف المرحلة الاستعمارية انطلاقا من محور الأرض (L'espace territorial) مركز الصراع (بين الأهالي والأجانب) يتمثل في التجنيد المكثف لغالبية الفئات الاجتماعية من أجل التفاعل مع معطيات واقع اجتماعي جديد (قريد، 2018، صفحة 190).

وابتداء من سنة 1954 نظم المجتمع الجزائري بأكمله أشكالا خاصة من التضامن برزت في المجتمع، وذلك حسب متطلبات معركة التحرير الشرسة، فالجزائري الذي كانت حرية تنقله وحركته مقيدة، كان باستطاعته المقاومة والكفاح بفضل أشكال من التضامن الموجودة ضمن العائلة، والعمل، والحلي، والسوق، والمقهى، وكان هدف هذه الأوساط هو النضال والحرية (بوتفنوشات، 1986، صفحة 01).

إن الظروف التاريخية والاجتماعية التي فرضتها الثورة التحريرية هي التي أفرزت من الناحية السوسولوجية ما يسمى بالشعبوية الثورية القائمة على مبدأ التوحد ضمن كتلة موحدة لمقاومة خطر خارجي، يرمز لها من الناحية الثقافية الشعبية بمفهوم (الخاوة) كشكل من أشكال الرابط الاجتماعي، إنه التعبير الذي يجسد حالة من الشعور بالثقة والارتباط الأخوي ما بين الأفراد مع تجاوز كافة الاختلافات الجهوية أو الاجتماعية أو الحزبية من أجل تحقيق غاية مشتركة هي التحرر الوطني (قريد، 2018، صفحة 192).

لا شك أن هذا النموذج من الأخوة خلق مناخ اجتماعي حافظ على الوحدة الاجتماعية، وسمح بتقوية عوامل الترابط والانسجام والانتماء الوطني، من خلال الانصهار في الجماعة بغض النظر عن الاختلاف في اللغة، أو الثقافة، أو الانتماء السياسي فالجزائريون

(كأخوة وأخوات) يشتركون في المصير المشترك، وهو الكفاح المسلح من أجل الاستقلال والتحرر من الاستعمار (SALHI, 2010, P 53)

رابعا- أزمة الرابط الاجتماعي بعد مرحلة الاستقلال

شكلت إفرازات الممارسة الاستعمارية في تقاطعها مع معطيات الواقع الاجتماعي السياسي لما بعد الاستقلال نظاما سياسيا لم يعط أي دور للفئات الاجتماعية الهشة أي إمكانية في صنع القرار السياسي والاقتصادي أو المشاركة فيه، إنها فقط السلطة التي لم تكن سوى تلك المجموعات العسكرية ذات الامتيازات التي وضعت نظاما أقصى كل التكوينات الاجتماعية (فؤاد، 2001، صفحة 25).

وعلى حد تعبير "عدي الهواري"، إن تسلطية النظام السياسي لم ترد من مجموعة لها مصالح اقتصادية متخصصة، أو لها نظرة لرابط اجتماعي، بل جاءت من الجيش الذي لم يأت للدفاع عن مشروع مجتمع، ولكن ليضع حدودا للمجتمع المدني، لكي يظل هو المصدر الوحيد للسلطة (Lahouri, 1994, pp 53-54)

لقد استطاع النظام الشعبوي والموروثي الجديد تعبئة مختلف القوى الاجتماعية، ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الولاءات والتحالفات تسوده شبكة من العلاقات العصبوية والزبونية والقبلية، بحيث أصبحت هي الإطار المحدد للمجتمع، وأن أي بحث عن الاستقلالية خارج هذا الإطار المحدد سلفا من طرف الجماعة الحاكمة يعتبر خروجا عن مبدأ الإجماع الذي تبنته الدولة في علاقاتها بالمجتمع طيلة فترة ما بعد الاستقلال (Lahouri, 1990, p58)

ومن جهته يؤكد " سعيد شيخي " أن الدولة سيطرت على كل مجالات المبادرة الاجتماعية، من خلال التوجه إلى التصنيع والتشريعات المصاحبة له، كما فككت المجموعات الاجتماعية، عبر تكتيكاتها القائمة على التدخل وبواسطة أجهزة تحكمها، حتى لا تكون قادرة على التفاوض بشأن علاقاتها الداخلية بصورة مستقلة، وبعبارة أخرى، لم تعط المجموعات الأساسية في المجتمع الجزائري أي مجال للتوحد في قوى اجتماعية ذات شأن، عبر

جهود اجتماعية واقتصادية خاصة بها، وعوضا عن ذلك، كان وضع كل مجموعة ووظيفتها داخل المجتمع تتحدد من خلال صلة كل منها على حدى بالدولة والهيئات التي تمارس من خلالها سلطاتها الاحتكارية على التنظيم والتعبير الذاتي (شيخ، 2010، الصفحات 63 - 64).

هكذا وجد أفراد المجتمع الجزائري أنفسهم، عرضة للوصاية ومصادرة قناعاتهم الأولية في مجالات الاقتصاد والسياسة والفكر، وقد عملت السلطة الوطنية الثورية (العسكرية) على استغلال مرحلة الاندفاع الثوري لدى الجزائريين، على استقطابها بما يخدم أغراضها وإضفاء المشروعية على عملية السطو على السلطة، وبرعت في تدجين أفراد المجتمع من خلال إشباع حاجاتهم الأولية بإعمال مبادئ النظام الاشتراكي التي تضمن تلبية "حاجات أولية" تم ترفيتها إلى مرتبة حقوق في: العمل، السكن، الصحة والتعليم، والترفيه (بوخريسة، 2010، صفحة 146).

في السياق ذاته، يسلط "جيلالي لباس" الضوء على عدد من الحقائق الاجتماعية السائدة في مرحلة ما بعد الاستقلال، بما فيها توازن القوى بين القوى الاجتماعية المتنافسة، والحظر العمدي لنشوء مجتمع مدني قوي باستخدام تكتيكات القبضة القوية الهادفة إلى إقامة منظومة إنتاج مبنية أفقيا، وقد ساعد الجماعة الحاكمة على الاعتماد بقوة على استخدام عوائد البترول كأداة للإندماج الاجتماعي، ومن ثم فإن الممارسة المبنوية على استغلال الربيع البيرولي لتنمية الروابط الاجتماعية، بدلا من تنمية قيم العمل وثقافة المشاركة في التنشئة الاجتماعية (لباس، 2010، صفحة 371).

يبدو أن هناك توظيف سياسي للعنصر الاقتصادي الهدف منه تعزيز مكانة الدولة في تصور الأفراد ما دام أن مختلف مطالبهم واحتياجاتهم يمكن تحقيقها عن طريق عائدات الربيع البترولي وفق ديناميكية العلاقات الزبونية التي لا تستلزم أي مقابل مادي من طرف

المستهلك للسلعة، كل هذا يصل إلى نتيجة أساسية هي المحافظة على استمرارية السلطة السياسية (قريد، 2018، صفحة 149).

لا شك أن المشكلة التوزيعية في الجزائر انعكست سلبا على ذوي المداخل المتدنية وعززت وضع الشرائح الاجتماعية الطفيلية التي لا تقدم إسهاما اقتصاديا فعليا، وتتبنى نمطا استهلاكيا تفاخريا، وساهمت في زيادة التباعد بين أقلية من الأغنياء، وغالبية الفئات التي تتخبط في البطالة والفقر والحرمان.

فضلا عن أشكال أخرى من المظالم ساهمت في إضعاف الرابط الاجتماعي، وفي زيادة عدااء الأفراد للسلطات العامة المعتبرة مسؤولة عن تدهور وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، ويفسر كل ذلك أزمة الثقة بين الحكام والمحكومين.

يبدو أن الفعل التنموي ظل مرتبط بالدولة كفاعل مركزي لتنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال الاعتماد على أسلوب التلبية المستمرة للمطالب الاجتماعية عبر سياسة توزيعية ممولة أساسا عن طريق الريع البترولي، كشف في نهاية الثمانينات عن جملة من التناقضات الاجتماعية والاقتصادية (ارتفاع جنوبي للأسعار، أزمة سكن، بطالة حادة)، فانعكست سلبا على الفئات الاجتماعية المهمشة التي عبرت عن نفسها من خلال حركات احتجاجية، أخذت أشكالا تعبيرية مختلفة وعنيفة.

ومن ثم يتضح أن الفعل التنموي الجزائري لا يمكن اعتباره فعلا جاء حافزه من الداخل وقد أرادته وقامت به معا جميع فئات المجتمع الجزائري، إن هذه الفئات وخاصة تلك التي أقصيت من المشاركة في المشروع التنموي التحديثي تكشف من جديد ما يصنع خصوصيتها الذاتية، ولذلك نرى بشكل متزايد وحدات اجتماعية: لغوية ودينية وثقافية ومهنية وأخرى مهمشة وعنيفة تؤكد أصالتها وتقوي تضامنها الداخلي، لأن صيانة خصوصيتها تظهر باعتبارها الخطوة الأولى نحو إعادة تملكها لقدراتها على الخلق والإبداع

وعلى المشاركة ذلك لأن الفعل التنموي -المشوه- (عمل ويعمل) على نحو هذه القدرات والخصوصيات المرتبطة بالهوية (سموك و سميير قريد، 2019، صفحة 484).

يمكن القول، إن أزمة الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري مرتبطة بخطأ التوجه التنموي المبني على النظرة الاقتصادية المحضنة المؤطرة بيروقراطية دوجمائية لا مجال فيها للمشاركة، ما أنجر عنها اضطرابات وصراعات اجتماعية وسياسية لم تعرف لها الجزائر مخرجا إلى يومنا هذا، ومنه، إن سرد هذه المقولات بغرض الاستدلال على أن البناء التي أرادت السلطة تكريسه من خلال ربوع النفط حول الدولة إلى أداة، حيث بات الآن واضحا، أن تغيب المواطن الجزائري انجرت عنه عدة انعكاسات جعلته يعيش جملة من الاستلابات والإحباطات انعكست في سلوكه الاجتماعي وفعله المؤسسي (سموك و سميير قريد، 2019، الصفحات 485-486).

خاتمة

كثيرة هي الأوصاف التي يصف بها الباحثون الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري، فهو رابط مفكك، هش، مأزوم، لا لشيء لأنه لم يوحد أفراد المجتمع حول قيم مشتركة، الأمر الذي ترتب عنه استفحال الأنانية وعدم الايمان بالقدرة على الفعل الجماعي، أضحي الفرد الجزائري كائن مستلب غير مبال، لا يهتم إلا بنفسه ومشكلاته الشخصية، فاقدا الثقة في المجتمع بفعل التراكمات التي حصلت نتيجة التجارب التي عاناها.

والواقع، إن طبيعة المتغيرات الاقتصادية والأيدولوجية التي عرفها المجتمع الجزائري ما قبل الكولونيالي ومدى تأثره بها، وشكل العلاقات الاجتماعية التي ظلت تحكم تفاعل الأفراد والجماعات هي امتداد لنموذج العلاقات القبلية التي كان لها تأثير مباشر على بنية تكوين الرابط الاجتماعي بعد الاستقلال.

كما أن الظاهرة الاستعمارية قامت على استبدال مجتمع كامل بمجتمع آخر بواسطة اغتصاب الأراضي الزراعية، وتهدم الرابط الاجتماعي من خلال نقل الفاعلين بشكل عنيف

من نمط الحياة الاجتماعية القائمة على التضامن القرابي إلى الجماعة الاصطناعية القائمة على الفردانية.

خلال فترة الثورة التحريرية استطاع المجتمع الجزائري أن يحدد شروط وجوده كمجتمع قائم بذاته تجمعهم رؤية واحدة وشعور مشترك من خلال توحيد أفراد المجتمع حول مفهوم الخاوة مع تجاوز كافة الاختلافات الأيديولوجية والجهوية من أجل غاية مشتركة هي طرد الاستعمار الفرنسي.

لكن الطبيعة السلطوية للنظام السياسي القائم على الشرعية الثورية، والمنطق الريعي التوزيعي أنتج نوع من العلاقات الزبونية الارتباطية ما بين المواطن والدولة التي تتحكم فيها عملية إعادة توزيع مداخل البترول على شكل سلع وامتيازات توزع مجانا.

وبالمحصلة خلقت هذه السياسة جملة من التناقضات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وكان من نتائجها تشوه الرابط الاجتماعي بين المواطن ومؤسسات الدولة، مما خلق حاجزا أمام تحقيق أهداف التنمية ومشاركة أفراد المجتمع فيها، كما ولد لدى المهمشين سلوكا عديما ومواطنة سلبية ونفيا للدولة.

المراجع

- إسماعيل قيرة، و آخرون. (2009). مستقبل الديمقراطية في الجزائر (الإصدار ط 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوبكر بوخريسة. (2010). الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية وسيورة البناء الديمقراطي. إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع) (العدد 12، خريف).
- بوبكر بوخريسة. (2017). سوسيوولوجيا بيبير بورديو: تحليل في النظرية والمفاهيم والمنهج. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوعناني إبراهيم. (2012). منابع الوظيفة للسلطة وإشكالية التغير السياسي في الجزائر لما بعد 1988. أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر: جامعة وهران - السانبا - .

- جيلالي ليايس. (2010). منظمو المشروعات والخصخصة والبلدية: حركة تنمية الديمقراطية في الجزائر. تأليف محمود مداني، و آخرون، الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي (نخبة من المترجمين، المترجمون، الإصدار الجزء الأول). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- سعيد شيخي. (2010). الطبقة العاملة والروابط الاجتماعية والديمقراطية في الجزائر. تأليف محمود مداني، و آخرون، الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي (نخبة من المترجمين، المترجمون، الإصدار الجزء الثاني). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- سمير قريد. (2018). المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- عبد الرحيم العطري. (2012). العلم الاجتماعي ضدا على الكاست المعرفي من التناص الاجتماعي إلى التداخل التخصصي. إضافات (المجلة العربية لعلوم الاجتماع) (العددان 17 و 18، شتاء وربيع).
- عبد الرحيم العطري. (2017). المقاربة السوسولوجية والتكامل المعرفي بحاجة إلى مملكة المؤرخ. أشغال المؤتمر السنوي لمؤسسة مقاربات: المناهج وتكامل المعارف. المغرب: مؤسسة مقاربات للنشر.
- عبد السلام فيلاي. (2013). الجزائر: الدولة والمجتمع. الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع.
- عبد القادر جغلون. (1982). مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط. (ترجمة فضيلة حكيم، المترجمون) بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد المؤمن فؤاد. (2001). سلطة الإطارات وملكية الدولة. تأليف العياشي عنصر، و آخرون، الإطارات الصناعية مواقع، أدوار، مسارات، تمثلات. الجزائر: مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية (دفاتر المركز رقم 2).
- عدي الهواري. (1983). الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960). (جوزيف عبد الله، المترجمون) بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.
- علي سموك. (2006). إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقارنة سوسولوجية. الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار عنابة.
- علي سموك. (2014). سوسولوجيا الدولة والممارسة السياسية في المجتمع الجزائري مقارنة تفسيرية لإشكالية إنجاز التغيير السياسي. مجلة دفاتر المتوسط (العدد الأول، جوان).
- علي سموك، و سمي قريد. (2019). دور المجتمع المدني في التنمية الشاملة-دراسة نقدية للحالة الجزائرية-. تأليف فائزة التونسي، و آخرون، التنمية الاجتماعية واقع وتحديات. الجزائر: مطبعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة.
- محمد الطيبي. (2009). الجزائر عشية الغزو الاحتلال: دراسة في الندهيات والبنيات والمآلات. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
- محمد نجيب بوطالب. (2009). سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي (الإصدار ط 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه 41).

مصطفى بوتفوشات. (1986). مراحل تكون البنية الاجتماعية في الجزائر. المجلة السنوية لمعهد علم الاجتماع (العدد 3، أفريل).

- Addi Lahouri. (1990). *L'Impasse du populisme: L'Algérie collectivité politique et état en construction*. Aiger: Entreprise nationale du livre.
- Bourdieu, P. (1961). *The Algerians*. (A. C. Ross, Trad.) Boston: Beacon Press.
- Lahouri, A. (1994). *L'Algérie et la démocratie: pouvoir et crise de politique dans l'Algérie contemporaine*. Paris: La Découverte.
- SALHI, M. b. (2010). *Algérie Citoyenneté et Identité*. Alger: Editions Achab.